وزارة الثقافة

المركز القومي للترجمة

"مختصر"

التاريخ العام لأفريقيا

المجلد الأول، الثاني، الثالث، الرابع

الإصدار الأساسي: منظمة اليونسكو

إعداد

أ.د. السيد فليفل

لجنة الإشراف على الإصدار في مصر

السيد فليفل

حلمي شعرواي– فرج عبد الفتاح

تقديم موسوعة تاريخ أفريقيا العام

بقلم الدكتور/ السيد فليفل

لم يكتف الأوروبيون باستعمار القارة الأفريقية وغيرها من بلاد العالم المختلفة بل لقد حاولوا احتكار تاريخ الشعوب ونسبة وجود حضارة هذه الشعوب إليهم، وذلك عبر فرض نمط من الكتابة التاريخية امتلأ بألوان شتى من الأكاذيب والافتراءات التي استهدفت العقل الأفريقي على نحو لا يقل بشاعة عن ألوان القهر والعنف والتمييز التي عاشها الإنسان الأفريقي. وقد أدى هذا النمط من الكتابة التاريخية إلى محاولة إلحاق التاريخ الأفريقي بالتاريخ الأوروبي، ونسبة بداية الحضارة الأفريقية إلى وجود المستعمرين الأوروبيين. وقد أسفر هذا عما اصطلح مالك بن نبي، على تسميته القابلية للاستعمار. وسواء اتفقنا معه أو اختلفنا، فإن الحقيقة الساطعة التي نتجت عن أوربة التاريخ الأفريقي هي استقرار حالة الاستتباع الأوروبي للعقل الأفريقي في التفكير في الحياة، وهو الأمر الذي أدى إلى استمرار التبعية الثقافية والاقتصادية والسياسية على نحو جعل الاستقلال الوطني في بعض الأحيان خالياً من المفهوم الحقيقي للاستقلال.

ولقد واجه الأفريقيون بعد الاستقلال مشكلة التعامل مع التاريخ على المستويين الوطني داخل الدولة، والقاري بعد نشأة منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣. ويشكل كتاب التاريخ الوطني في كثير من الدول الأفريقية وجهاً آخر من تاريخ الدولة الاستعمارية السابقة، ما أفرز كثيراً من التطلعات المبررة لوضع تاريخ وطني بأيدي مؤرخي الدولة للوصول إلى وضع منهاج تاريخي ملائم لمواطن حر في وطن حر كان له تاريخ قبل المستعمر ومن بعد المستعمر، بل إنه شكل التحدي الحقيقي للوجود الاستعماري عبر كفاحه ومقاومته العسكرية حتى ولو كانت قبلية، كما كانت له استجابته الناضجة لمحاولات طمس الهوية الأفريقية عبر التمسك بالجذور الثقافية والحضارية، بل والنفسية للإنسان الأفريقي.

ولم يستح كثير من مؤرخي الغرب من إهمال أفريقيا وجحد مكانتها في التاريخ الإنساني، بل لقد اقترفوا جرم الفصل بين تاريخ الشعوب الأفريقية في شمال القارة والتي امتلكت زمام الحضارة ردحاً

طويلاً من الزمن في العصور القديمة، وبين تاريخ الشعوب الأفريقية في بقية أرجاء القارة، وذلك على الرغم من امتداد الأصول الأولى للمصريين القدماء إلى عالم الصحراء الكبرى في العصر المطير حين كانت كتلة شمال ووسط وشرق وغرب القارة كياناً بشرياً متماسكاً، وعلى الرغم أيضاً من وجود عشرات الملامح الأفريقية الواضحة في حضارة واحدة امتدت عبر حوض النيل وشرق ووسط القارة. وتلك كانت معركة المبدع الشيخ أنتاديوب، التي رفض الغرب مجرد مناقشتها، رغم تواتر الأدلة الداعمة لها. وتكفي نظرة تحليلية بسيطة لموسوعة المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي Arnold Toynbee، "دراسة التاريخ"، لنستنتج أية مكانة متدنية أنزل إليها قارة كاملة بشعوبها العديدة، منكراً– وهو الأكاديمي البارع– جزءاً مهولاً من تاريخ أفريقيا والإنسانية قاطبة. ولا شك أن توينبي الذي شغل موقع مدير وحدة البحوث والتخطيط في وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office، الاستعمارية، كان يخدم موقعه هذا أكثر مما كان يخدم الحقيقة التاريخية الموضوعية.

ولعل الأمر الصادم في هذا النهج غير العلمي الزعم برسالة تنويرية للرجل الأبيض في أفريقيا به بدأ تاريخ القارة في محاولة لإثبات أن أهلها لا يستطيعون أن يمضوا في المستقبل بمفردهم دون المستعمر. ولعل التناقض الأوروبي بلغ ذروته حين قام المستعمرون بتوظيف علوم السياسة والاجتماع والأنثروبولوجيا والآثار لخدمة أغراضهم الاستعمارية وتبرير استمرارهم في استنزاف ثروات القارة وتسخير أبنائها. ولا شك أن هذه العلوم بينت للأوروبيين مدى ما وصله الأفارقة من إبداع ثقافي وحضاري، بيد أن الأوروبيين استخدموا كل هذا العلم لاستمرار السيطرة مع عدم الإقرار بالحقائق الساطعة التي كشفتها دراساتهم عن أفريقيا وحضارتها قبل أن يصل الأوروبيون.

وقد عملت الدولة الأفريقية الوليدة من بعد الاستقلال مباشرة على وضع كتاب للتاريخ الوطني يحقق في أصول الحياة المشتركة لشعب أو شعوب الدولة، والبحث في التراث المشترك، وفي الرابطة الاجتماعية مع دول الجوار وشعوبها على نحو يضع الحقائق التاريخية الأفريقية في مكانها اللائق في هذا الكتاب، ما شكل رداً مباشراً على كتاب التاريخ الذي كان يُدرّسَ في العصر الاستعماري. وما كادت منظمة الوحدة الأفريقية تنشأ حتى ظهرت الحاجة إلى كتاب عام يجمع تاريخ القارة بين دفتيه، ويكون مرجعاً لأبنائها من القاهرة إلى كيب تاون، ومن السنغال إلى جيبوتي. وقد شكل هذا سنداً ثقافياً لحركة التحرر الوطني ولحركة الوحدة الأفريقية كذلك.

بيد أن الإقدام على وضع هذه الحاجة موضع التنفيذ كان أمراً شاقاً اقتضى البحث في التراث الأفريقي ذاته، وبصفة خاصة في التاريخ الشفوي Oral History، ومأثورات المجتمعات الأفريقية المروية، وذلك لكي لا يقع القائمون على عملية التأريخ في أسر الوثائق الاستعمارية التي تدور حول

الرجل الأبيض ودوره في القارة ونسبة تاريخها إليه، والتعرض الإجباري للحكام الاستعماريين، وليس للقيادات الأفريقية التي تقاومهم، ولا للشعوب الأفريقية التي حفزتهم على المقاومة. باختصار كان الخلاص من التبعية التاريخية المزعومة يقتضي مصدراً أفريقياً جديداً بمثل ما يقتضي مؤرخاً أفريقياً جديداً. أي أن أفريقيا في هذا الصدد كانت بحاجة إلى البحث عن تأصيل تاريخها ونسبته إلى نفسها والعودة إلى ذاتها خلاصاً من المستعمر وتوقاً إلى الاستقلال. وكان هذا هو صميم الإصرار على استعادة الهوية الأفريقية.

ويعد استهداف أفريقيا كتابة تاريخها العام بأيدي أبنائها المؤرخين الأفارقة عملية تاريخية بمثل ما تعد دراسة علمية. فالوحدة الأفريقية ليست بدون أساس، وما دامت القارة بصدد تأسيس منظمتها الإقليمية في إطار حركة تاريخية وإنسانية شاملة لشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي راحت تتطلع بشكل جماعي إلى الخلاص من التبعية للاستعمار الأوروبي، فإن التاريخ العام للقارة الأفريقية الذي يكون موضع رضا من أبناء القارة يوافي حالة سياسية شاملة في المجتمع الدولي من ناحية، وفي القارة الأفريقية من ناحية ثانية.

ولم تكن أفريقيا تعدم مؤرخيها الأفذاذ، كما لم تكن الدراسات التاريخية المحلية Local History، أمراً جديداً، إذ عرفت القارة صنوفاً سابقة من المساهمات التاريخية، سواء في الإطار الأكاديمي أو في الإطار الثقافي العام. وتشير مدارس تاريخية وطنية متعددة في دول القارة إلى إسهامات محلية لكتابة التاريخ حتى في العصر الاستعماري. وقد يكون مدهشاً أن نعطي مثالاً على ذلك ذكرته الوثائق البريطانية لحرب البوير Boer War، بين الاستعمار البريطاني الإمبريالي Imperial، والاستعمار الهولندي الكولونيالي Colonial، حيث أشارت إلى واحد من زعماء الزولو Zulu، كان يقوم بتسجيل وقائع تلك الحرب وتأثيرها على بلاده، حتى اعتمدت عليه السلطات البريطانية في الوصول إلى بعض التفسيرات لتصرفات قبائل الزلو واتجاهاتهم تجاه طرفي القتال. وقد اعتمدت على الوثائق البريطانية التي ذكرت ذلك في دراستي المعنونة "**الأفريقيون وحرب البوير**"، في الفصل الخاص بموقف الزولو من هذه الحرب. ومع ذلك فإن خسارتنا كانت فادحة حيث لم نعثر على أصل هذا الكتاب لهذا الزعيم واعتمدنا على السلطات التي نقلت عنه. وللقارئ الكريم أن يتخيل مدى النجاح الذي كانت الدراسة ستحققه لو ظفرنا بهذا الكتاب.

ويمكن لنا أن نقدم مثالاً آخر للكتابات التاريخية الوطنية خلال عصر الاستعمار الأوروبي، وذلك من غرب أفريقيا، حيث تواتر تراث كبير للزعيم السنغالي الكبير "**الحاج سعيد النورتال**"، الذي لعب دوراً كبيراً في الحفاظ على مصالح وهوية الشعب السنغالي، وكف يد الفرنسة عنه. حيث يدل

هذا التراث على زخم تاريخي يمكن أن يضيف إلى التاريخ الوطني السنغالي وتاريخ أفريقيا العام إضافات مهمة. ومثل هذا يمكن أن نجده في عشرات الدول الأفريقية، ما يؤكد أننا في حاجة –لا نزال– إلى جهد مضاعف في جمع وتبويب وتنسيق المصادر التاريخية الشفوية والمخطوطة والوثائقية وأوائل المطبوعات في كل بلد أفريقي، ريثما تتوفر لكل مدرسة وطنية أفريقية المادة العلمية الكافية للمدرسة التاريخية للبدء في مشروعات تحرير التاريخ الوطني من الاعتماد على المصادر الاستعمارية وحدها.

ولا يزال جسر مهم من هذه المصادر واقعاً تحت مسؤولية المؤرخين العرب، ذلك أن الأفارقة من بعد الاستعمار انقطعت الصلة بينهم وبين تاريخهم المكتوب باللغة العربية، على أيدي عرب أو على أيديهم هم أنفسهم وكذلك التاريخ المكتوب بالحرف العربي عن لغة أفريقية (العجمي)، فبعد أن صارت اللغات الأفريقية تكتب بالحرف اللاتيني تباعد الحرف العربي عن المؤرخين الأفارقة أو عن جلهم. وقد آن الأوان –لمؤرخي العرب الأفارقة– أن يطلعوا بدور رائد في جمع هذا التراث العربي الأفريقي الواحد ولا أقول المشترك، ففيه تأسيس لوحدة القارة وشعوبها شمال وجنوب الصحراء، وإنهاء للنزعة الاستعمارية لجعل الصحراء الكبرى فاصلاً بين أفارقة الشمال وأفارقة الجنوب، كما أن فيه إحياءً لوحدة المصادر التاريخية التي تؤسس لوحدة المعرفة التاريخية، وتساعد على بناء المواقف المشتركة على أساس تاريخي.

وقد كان من حسن حظ أفريقيا –إذ عملت على وضع كتاب "تاريخ أفريقيا العام" الذي بين أيدينا– أن اهتمت بالأمر هيئة اليونسكو في عهد رئيسها الأفريقي الهمام "**محمد مختار إمبو**"، الذي نجح في حشد جمع كبير من مؤرخي القارة ومن خارجها للقيام على هذا العمل الكبير، كما عهد إلى المؤرخ البوركيني الفذ "جوزيف ك زيربو"، للإشراف عليه وتحريره. وقد ظهر العمل في طبعته الأولى في عام ١٩٨١، وذلك باللغتين الإنجليزية والفرنسية، في ثمانية مجلدات. وقد كان العمل متميزاً إلى الحد الذي وصفه بعض المؤرخين الأوروبيين بأنه لا يرسي فقط تاريخاً عاماً شاملاً للقارة الأفريقية للمرة الأولى، وبأقلام مؤرخي أفريقيا، وإنما أيضاً وضع الأساس للبحث المنهجي المنضبط في المصادر الأفريقية، معطياً الاعتبار الكافي للرواية الشفوية الأفريقية، والأكثر من ذلك كذلك، أنه قدم رؤية منهجية تتضاءل إلى جوارها رؤى الموسوعات التاريخية الاستعمارية التي اختصت بالقارة الأفريقية، بما في ذلك الدراستان القيمتان Oxford History of Africa، Cambridge History of Africa، اللتان قدمتهما جامعتا أوكسفورد وكامبريدج في ذات الموضوع، رغم مشاركة بعض مؤرخيهما بكتابة فصول من تاريخ أفريقيا العام.

ولم يكن الجديد الذي أضافه كتاب "تاريخ أفريقيا العام"، فقط في المصادر والمناهج وشمول النظرة والتناول، وسعة المجال الزمني، وإنما كان العمل ثراً وغنياً بتوظيف رائع لعلوم الجغرافيا والأنثروبولوجيا واللغات والآثار، في تحرير هذا الكتاب إلى الحد الذي جعل "كي زيربو" أباً للمؤرخين الأفارقة، وإلى الحد الذي يُفتَقَدُ كثيراً إذ غيبه الموت ونحن بصدد الإعداد لهذه المجلدت الأربع المختارة من تاريخ أفريقيا العام.

وقد حظيت المكتبة العربية بترجمة كاملة لتاريخ أفريقيا العام، رعتها الدولة الليبية على عهد الرئيس الراحل معمر القذافي، وذلك في عام ١٩٨٠، ومعنى هذا أن الحرص على تعريب هذا الكتاب بلغ حده عند الراحل الكبير حتى سبقت الترجمة العربية الكتاب الأصلي. وفي ذلك ما فيه من المعاني التي لا تخفى إلا على غافل. ويلاحظ المتخصصون أن الترجمة العربية قد شارك فيها مشارقة ومغاربة من العرب، ومن ثم ظهر في الترجمة نوع من الاختلاف وفرض المصطلح الإقليمي عليها، ما يؤكد أن العرب أنفسهم عليهم أن يفكروا في تاريخهم العام وأن يضعوا مصنفهم التاريخي، وأن يسعوا إلى دعم المشترك في ذات الوقت الذي يحافظون فيه على التميز والاختلاف بين الأقاليم.

وقد مر برنامج عمل اليونسكو في هذه الموسوعة بثلاث مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى (١٩٦٥-١٩٦٩)، وهي مرحلة الأعمال الخاصة بتوثيق الكتاب وتخطيطه، والقيام بزيارات ميدانية تعددت أغراضها، ما بين جمع للتراث والمخطوطات، وإنشاء مراكز إقليمية للتوثيق، وغيرها، وهو ما أفرز عن نشر تسعة مجلدات وثائقية، لم يتح نشرها.

أما المرحلة الثانية (١٩٦٩- ١٩٧١)، عُقِدَ فيها اجتماعان دوليان، في باريس ١٩٦٩، وأديس أبابا ١٩٧٠، لدراسة وتحديد المشكلات التي تتعلق بصياغة الكتاب ونشره واللغات المحددة للنشر.

وأما المرحلة الثالثة، فقد خُصِّصَت للصياغة والتحرير والطبع. وقد بدأت بتشكيل لجنة علمية دولية من ٣٩ عضواً، ثلثاهم من الأفريقيين، والثلث الآخر من غير الأفريقيين. وكان الهدف الأساسي من هذا المصنف التاريخي، أن يستهدف بلوغ أرفع مستوى علمي ممكن، وأن يشتمل على المعارف والعلوم المساعدة لعلم التاريخ، وأن يعترف بالتيارات الثقافية والفكرية، ولا يتقاعس عن التنويه عند الاقتضاء عن تباين المذاهب والآراء. وقد حرصت اللجنة على إجراء دراسات تكميلية للتعمق في عدد من المسائل التي تتيح رؤية أكثر وضوحاً لبعض الجوانب في ماضي أفريقيا، كتكملة مفيدة لهذا الكتاب... وانتهت بظهور العمل في ثمانية مجلدات، عكف على الإشراف عليها علماء متخصصون ومتميزون.

تناول المجلد الأول "**المنهجية وعصر ما قبل التاريخ في أفريقيا**"، والمجلد الثاني، "**أفريقيا القديمة**"، والمجلد الثالث، "**أفريقيا من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر**"، والمجلد الرابع، "**أفريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر**"، والمجلد الخامس، "**أفريقيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر**"، والمجلد السادس، "**القرن التاسع عشر في أفريقيا حتى ثمانينياته**"، والمجلد السابع، "**أفريقيا في ظل السيطرة الأجنبية ١٨٨٠-١٩٣٥**"، أما المجلد الثامن والأخير، "**أفريقيا منذ عام ١٩٣٥**".

وقد احتوي كل مجلد على قرابة ثلاثين فصلاً، قام على كل فصل منها مؤلف ساعده معاون أو اثنان. وقد مثّل إلى حد كبير –المؤلفون جميع أقاليم القارة الخمسة– تمثيلاً عادلاً. وطُبِعَت المجلدات الثمانية طبعة رئيسية باللغات، الإنجليزية والفرنسية والعربية، وكذلك ترجمات إلى لغات أفريقية مثل السواحيلية والهوسا والبيول واليوروبا واللينجالا.

وأما منهج الموسوعة، فقد اتسم بالجمع بين عدة تخصصات علمية، وتميز بتعدد الرؤى النظرية وتنوع المصادر التاريخية. الأمر الذي أثرى العمل العلمي بعدد كبير من البحوث المتنوعة، كانت إضافة سار على نورها كثير من الباحثين المتخصصين في الشأن الأفريقي، وأضافت كثيراً مما كان مجهولاً أو ملتبساً عليهم. فالتاريخ الأفريقي، وفقاً لتناول اليونسكو، هو تاريخ أفكار وحضارات ومجتمعات ومؤسسات، وهو يقوم أساساً على مصادر متعددة بالغة التنوع يدخل فيها التراث المنقول والتعبير الفني. إضافة لهذا استطاع مؤلفوه أن يُظهروا مدى إسهام الثقافة الأفريقية في التاريخ الإنساني، وهو الدور الذي طالما أنكره كثيرون، كما أبرز أيضاً علاقات أفريقيا بالعالم، وقواه المختلفة، وخاصة الأمريكيتين ومنطقة الكاريبي. وهي النظرة التي ظلت لفترة تعزل مظاهر التعبير الإبداعي لدى أحفاد الأفريقيين في هاتين المنطقتين، وتصنيفهم على أنهم جماعة غريبة عنهم. هذا بالإضافة لإبراز علاقات أفريقيا بشرقي آسيا عبر المحيط الهندي، والإسهامات المتبادلة لتفاعل الحضارتين، الأفريقية والآسيوية.

وعلى الرغم من كون المؤَلَّف عملاً علمياً موسوعياً، فقد بات يمثل أحد المراجع الأساسية للتعرف على التراث الثقافي الأفريقي، وإبراز إسهام القارة في الحضارة الإنسانية، ويعد أيضاً سجلاً كاملاً للحياة الأفريقية منذ أقدم العصور وحتى تسعينيات القرن العشرين في أخر طبعاته.

ونظراً لأهمية هذا السفر الجليل بمجلداته الثمانية فقد رأت لجنة أفريقيا بالمركز القومي للترجمة، بوزارة الثقافة المصرية، برئاسة الأستاذ الكبير/ حلمي شعراوي، خبير الشؤون الأفريقية المعروف، الموافقة على اقتراح تقدم به أحد أعضائها وهو الدكتور/ السيد فليفل، لتوفير هذا العمل في طبعة

ملخصة شعبية للقارئ العربي لما في ذلك من فائدة في نشر الثقافة الأفريقية بين الأفارقة العرب، وتأكيد الرابطة الأخوية والمصيرية بين أبناء القارة. وقد كلفت اللجنة صاحب الاقتراح بالقيام بدراسة فصول الكتاب وتقديم رؤية وتصور حول اختصار المادة المقترح. ورأت اللجنة أيضاً أن تكون الأجزاء العلمية المختارة معبرة عن روح العمل العلمي وتكامله، وأن لا تنتقص من المادة العلمية الأساسية، بما لا يخل بالوحدة الموضوعية للكتاب.

والحقيقة أن هذه العملية أسفرت عن مفاجأة سارة حتى لمؤرخ مطلع على الكتاب ومعتمد عليه في دراساته اعتماداً كاملاً. وقد تمثلت هذه المفاجأة في تأكيد وحدة مسار التاريخ الأفريقي، بل ووحدة المصير الأفريقي، إذ كانت الدراسات التاريخية للأقاليم تكاد تكون متطابقة إلى الحد الذي تعد دراسة إقليم وسط القارة في فترة ما نوعاً من التكرار في النتائج لذلك الذي نجده في الشرق أو الغرب، رغم ما قد يكون هنالك من تنوع في القوى الاستعمارية، أو الأدوار الإقليمية والدولية. وعلى ذلك باتت قيمة الكتاب –رغم اختصاره– أكثر وضوحاً وتجسداً.

وقد راعت عملية الاختيار للفصول التي ضمها الكتاب الوحدة الموضوعية والوحدة الزمنية في نفس الوقت؛ وذلك على سبيل المثال بمراعاة العصور التاريخية وما تتسم به من سيادة أنماط ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية في أقاليم القارة، بحيث لا يبتر تطور ما، ولا ينقطع تواصل ما، وإن غاب إقليم فقد مثله إقليم آخر في ذات العصر بذات السمات. وإذا كان تاريخ إقليم لا يغني عن تاريخ آخر، فإن الهدف آخر الأمر هو القارئ العربي والمثقف العام، أما المتخصص فلابد أنه سيظل يعتمد على العمل العلمي الأصلي.

وقد تداولت لجنة أفريقيا طويلاً حول الفصول المختارة والفصول المتروكة، حتى توصلوا إلى قناعة بأن ما جرى اختياره في الأجزاء الأربع التي بين يدي القارئ الكريم هي الأولى بالتركيز عليها، لأسباب تتعلق بالصلات بين شمال وجنوب الصحراء، والوحدة الزمنية للدراسة، والتكامل الموضوعي للفصول.

وعلى ذلك استقر الأمر على أن يكون مختصر الكتاب مكوناً من أربعة مجلدات على النحو التالي:

أما الكتاب الأول، فتناول ستة وثلاثين فصلاً، بدأت بالمنهجية والكتابة التاريخية، ثم بالمصادر المتنوعة، والثقافات الأفريقية، والشعوب والجماعات، واللغات الأفريقية، وتاريخ بعض أقطار القارة القديم، مروراً بأفريقيا المسيحية ثم دخول الإسلام وما ترتب على ذلك من آثار بأقاليم القارة، حتى القرن الحادي عشر الميلادي.

ومن أمثلة تلك الموضوعات؛ "**تطور التدوين التاريخي في أفريقيا**"، و "**الاتجاهات الحديثة في البحوث التاريخية الأفريقية وإسهامها في التاريخ بصورة عامة**"، وانطلاقاً من ذلك إلى تطور الكتابة التاريخية القائمة على تنوع المصادر، مثل؛ "**المصادر والتقنيات الخاصة بالتاريخ الأفريقي**" و "**المأثور المنقول ومنهجيته**"، ومن ذلك إلى مسائل اللغات الأفريقية وارتباطها بالكتابة التاريخية الأفريقية، ومنها؛ "**اللغات والتاريخ الأفريقي**"، و "**النظريات المتعلقة بـ "العروق" وتاريخ أفريقيا**". وانطلاقاً من تلك البداية المنهجية في الكتابة التاريخية الأفريقية الهامة، تناول ذلك المجلد التاريخ الأفريقي القديم، بادية من التاريخ المصري القديم في علاقاتها مع أفريقيا "**علاقات مصر بسائر أجزاء أفريقيا**"، فالنوبة وإمبراطورية كوش؛ "**أهمية النوبة، حلقة اتصال بين أفريقيا الوسطى والبحر المتوسط**"، "**إمبراطورية كوش: نباتا ومروى**"، مروراً بـ "**الصحراء الأفريقية في التاريخ القديم**". تلك الحركة التاريخية النوعية التي تكاملت مع انتشار الإسلام في فصل بعنوان؛ "**مراحل تطور الإسلام وانتشاره في أفريقيا**"، التي واكبت حركة من التفاعل في العلاقات بين دول القارة الأفريقية بعضها ببعض، سواء في المشرق الأفريقي أو غربه، وشمال وجنوب الصحراء، وذلك في فصول متنوعة ومتكاملة، منها؛ "**العلاقات بين أثيوبيا (الحبشة) والعالم الإسلامي**"، و "**أفريقيا الجنوبية إلى جنوب نهر زامبيزي**"، وبنبذلك تناول هذا المجلد حقبة تاريخية للقارة الأفريقية تنتهي بالقرن الحادي عشر الميلادي.

وأما الكتاب الثاني، فوقع في تسعة وعشرين فصلاً، تناول موضوعات تاريخ القارة منذ القرن الثاني عشر، وحتى أواخر القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي ظهرت فيها الممالك الأفريقية، في أرجاء شتى من القارة، وذلك فيما قبل التغلغل الاستعماري الأوروبي بالقارة، وهي ذات الفترة التي شهدت اتصالاً بالعالم الغربي، وبدأت معها التبعية الأفريقية له، وأشكال الاستغلال للإنسان الأفريقي كسلعة تُباع وتُشترى في عصر تجارة الرقيق عبر الأطلنطي، ثم الاحتلال الاستيطاني لأرض هذا الإنسان ومقدراته.

ومن أمثلة ذلك؛ "**إشعاع الحضارة المغربية وتأثيرها على الحضارة الغربية**"، و "**الشعوب الساحلية، الاتصالات الأولى بالبرتغاليين من الكازامنس إلى بحيرات ساحل العاج**". ومن هذا التنوع الموضوعي في غربا القارة، يستكمل المجلد ذلك التنوع في منطقة القرن الأفريقي في فصل بعنوان؛ "**القرن الأفريقي**– "**السلمانيون: (المنتسبون إلى الملك سليمان الحكيم) في إثيوبيا ودول القرن الأفريقي**"، ثم منطقة وسط وجنوب القارة الأفريقة، في فصلين بعنوان؛ "**أفريقيا الاستوائية وأنغولا، الهجرات وظهور الدول الأولى**"، و "**جنوب القار الإفريقية: الشعوب والتشكيلات الاجتماعية**". ومن

ذلك الإثراء في التناول، إلى موضوعات التفاعل الأفريقي على المستويين المحلي بين الدول والمجتمعات الأفريقية بعضها وبعض، إلى التفاعل بين أفريقيا والخارج، ومن أمثلة ذلك؛ "**العلاقات بين مختلف المناطق: المبادلات بين المناطق**"، و "**أفريقيا من خلال العلاقات بين القارات**"، وانتهاء بـ "**التطور التاريخي للمجتمعات الأفريقية**".

وأما الكتاب الثالث، فجاء في تسعة عشر فصلاً، تناولت تاريخ القارة في العصر الإمبريالي خلال القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي شهدت أوج التوسع والاستغلال الغربي للقارة الأفريقية، والتقسيم الأوروبي لأقاليمها، التي باتت فيما بعد الدول الأفريقية المعروفة حالياً، ثم المقاومة الأفريقية لهذا الاستعمار، والتي استطاع المستعمر الأوروبي بما أوتي من قوة الآلة العسكرية أن يكسر جماح الإنسان الأفريقي المقاوم من الناحية العسكرية، وإن نوَّعَ أساليب المقاومة الأخرى.

ومن أبرز فصول المجلد؛ "**البريطانيون والبوير الأفارقة في جنوب أفريقيا، ١٨٥٠– ١٨٨٠**"، و "**شعوب ودول منطقة البحيرات الكبرى**"، ويمتد الإثراء الجغرافي والموضوعي تاريخياً من منطقة جنوب ووسط أفريقيا، إلى مناطق شرق وشمال القارة الأفريقية في فصول متتالية، بعناوين؛ "**مدغشقر، ١٨٠٠– ١٨٨٠**"، و "**السودان في القرن التاسع عشر**"، و "**الاتجاهات الجديدة في المغرب العربي: الجزائر وتونس وليبيا**". ومنها إلى تطور الحركات الإسلامية، كحركات مقاومة وكفاح ضد المستعمر الأوروبي، في فصل بعنوان؛ "**الثورات الإسلامية في أفريقيا الغربية في القرن التاسع عشر**"، وهو ما نتج عنه حالة الحركة المجتمعية، سواء في سوكوتو والبورنو "**دولة الخلافة في سوكوتو وبلاد البورنو**"، و "**داهومي وبلاد اليوروبا وبوهو (البورغو) وبنين في القرن التاسع عشر**".

وأما الكتاب الرابع والأخير، فجاء في واحد وثلاثين فصلاً، تناولت تاريخ القارة منذ أوائل القرن العشرين، وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي يُطلق عليها البعض عصر الاستغلال والحروب والأيديولوجيات، ففيه وقعت حربان عالميتان، وفيه حركات التحرر الوطني الأفريقي، وفيه تطور لأيديولوجيات الاحتكار والاستغلال الرأسمالية، التي تفننت في مبررات هذا الاستغلال لتغطية نفقات مصانعهم الحربية على حساب الإنسان الأفريقي. وهو التحدي الكبير الذي واجهه الأفريقي في شتى أرجاء القارة، باستجابة أكثر صلابة وبروح أكثر تحرراً، حتى استشرت روح الخلاص من الأسر، فتوجت باستقلال القارة. على أن هذا الاستقلال سرعان ما أبان عن أشكال متنوعة من التبعية، أبى المحتل الغاشم إلا أن يربط بها الإنسان الأفريقي وأن يهيمن على اقتصاده، وعقله،

ونظامه السياسي والعسكري، وهي المعركة الثانية التي قُدِّرَ على الأفارقة أن يعيشوها، إلا من أبى وسعى إلى التغيير، وإن ندر.

ومن نماذج فصول هذا المجلد، "أفريقيا في مواجهة التحدي الاستعماري"، "**أساليب السيطرة الأوروبية ومؤسساتها**"، ومن ذلك التحدي ولِدَت استجابة الإنسان الأفريقي في مواجهة المستعمر الغاشم، وهو ما تم تناوله في فصول مثل؛ "**السياسة والكفاح الوطني الأفريقي. (١٩١٩-١٩٣٥)**"، وعلى نفس النسق في أقاليم مختلفة من القارة الأفريقية، مثل؛ "**الكفاح من أجل السيادة السياسية في شرق أفريقيا، من سنة ١٩٤٥ حتى الاستقلال**". وقد احتلت سياسات المستعمر الأوروبي الاقتصادية -أبرز ملامح الهيمنة الاستعمارية- موقعاً مميزاً في هذا المجلد، مثال؛ "**التحولات الاقتصادية في أفريقيا في السياق العالمي**"، و "**مقارنة بين سياسات تصفية الاستعمار الاقتصادي في أفريقيا**". كما كان تطور حالة المجتمعات الأفريقية على قائمة اهتمامات البحث في التاريخ الأفريقي، ذلك التطور والتحول الذي استغرق عقوداً طويلة، من فكر وفلسفة، ديناً ولغة، وغيرها. ومن أهم الفصول التي تناولت هذه المسألة؛ "**بناء الأمة والبنى السياسية المتغيرة**"، كذلك؛ "**الدين والتطور الاجتماعي**"، و "**اللغة والتغير الاجتماعي**". وبما أن القرن العشرين، هو قرن الأيديولوجيات -كما يسميه البعض- فكانت أبرز تلك التوجهات على مائدة البحث في التاريخ الأفريقي، ومن أمثلة ذلك؛ "**أفريقيا والدول الرأسمالية**"، و "**أفريقيا والبلدان الاشتراكية**"، وأخيراً "**أفريقيا والأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥**".

وقد جاءت الكتب الأربع في ٣٢٣٦ صفحة، من أصل المجلدات الثمانية البالغة ٧٢١٦ صفحة، وهو ما يعني أن لدى القارئ ما يقترب من ٤٥% من حجم الموسوعة الأصلي، وهذا يعني أن المركز القومي للترجمة يقدم إضافة حقيقية للقارئ العربي والمثقف العربي.

وقد راعت اللجنة التي قامت على هذا العمل التزام الموضوعية في اختيار الفصول المقدمة هنا لتعبر عن أنحاء القارة وشعوبها. كما تشير اللجنة إلى عدم مسئوليتها بالطبع عما يرد في هذه الفصول من آراء هي لأصحابها، خاصة وأن ظروف طبع الكتاب قد جعلتنا نورد الطبعة كما هي في الأصل لحرص "اليونسكو" على عدم إحداث أي تغيير على النصوص.

إن العلم والمعرفة الصحيحة بتاريخ أفريقيا، هما الطريق إلى الوعي بالروابط التي توحّد ما بين الأفريقيين من ناحية، وبين أفريقيا وسائر القارات من ناحية أخرى، وأن تيسر إلى حد بعيد، التفاهم بين شعوب الأرض، بل وأن تنشر المعرفة بتراث ثقافي، هو مملوك للإنسانية، وهو التراث الذي لا ينكره إلا جاحد. إن أفريقيا لا تزال تحتاج أن تكتب تاريخاً معاصراً يضمن لها مكاناً تحت الشمس،

بعد عصور حاول البعض فيها أن يكتب لها تاريخها وفق رؤاه ومصالحه. وهذا أمر أبعد منالاً من التسجيل التاريخي الذي لا نزال بحاجة إليه.

إن وظيفة التاريخ كعلم اجتماعي تتجاوز اختصاصه بالزمن الماضي، إلى حقيقة كونه صورة الذات في هذا الماضي، وميدان ومعمل التجريب والخبرة الإنسانية التي تضيئ الواقع المعاش، وتفتح الباب لاستشراف المستقبل، والبحث للشعوب عن مكان فيه. وهذه هي الخبرة التاريخية التي تقدمها موسوعة "تاريخ أفريقيا العام".